

الأمم المتحدة: السعودية تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب لتبرير التعذيب

اتهمت الأمم المتحدة السعودية بـ«استخدام قوانين مكافحة الإرهاب بشكل منهجي لتبرير التعذيب وقمع المعارضين وسجن المدافعين عن حقوق الإنسان».

جاء ذلك في تقرير أصدرته لجنة حقوقية من الأمم المتحدة في ختام تفتيش رسمي للمملكة دام 5 أيام بناءً على دعوة من الحكومة السعودية.

وقدم التقرير الأممي تقييماً قاسياً لسجل حقوق الإنسان السعودي، في خطوة صادمة للسلطات في المملكة خاصة أنه جاء إثر دعوة سعودية رسمية، حسب صحيفة «الغارديان» البريطانية.

والتقى مقرر الأمم المتحدة الخامس المعنى بمكافحة الإرهاب، البريطاني «بن إيمeson»، مع كبار السياسيين والقضاة والشرطة والمدعين العامين السعوديين خلال الزيارة.

وقال «إيمeson» لصحيفة «الغارديان»: «تحت حكم الأمير محمد بن سلمان، تمر السعودية بأكثر حملات القمع قسوة على المعارضة السياسية التي شهدتها البلاد منذ عقود».

وأضاف: «في حين تقوم المملكة بتوزيع أول رخص قيادة على النساء، فإنها تحبس الأشخاص الذين قاموا بحملة من أجل هذا الإصلاح المتواضع».

وأضاف: «من العار في ظل تلك الحقائق أن تقوم الأمم المتحدة بالسماح للسعودية بدخول مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) في 2016».

وتابع «إيمeson» معدداً الانتهاكات الحقوقية في السعودية: «لقد أصبح القضاء هناك الآن تحت سيطرة الملك بالكامل، ويفتقر إلى أي مظهر من مظاهر الاستقلالية عن السلطة التنفيذية».

وأوضح: «ببساطة، ليس هناك فصل بين السلطات في السعودية، لا حرية تعبير، لا حرية صحفة، لا نقابات فعالة وليس هناك مجتمع مدني نشط».

وبحسب تقرير الأمم المتحدة الذي نشرته «الغارديان» الأربعاء، لفت «إيمeson» إلى أنه مُنع مراراً وتكراراً من الاتصال بالعديد من السجون أو الناشطين الحقوقين المعتقلين، قائلاً إنه «يرغب في إجراء مقابلة سرية.. وقالت الرياض إنه لا يمكن ذلك».

وذكرت الصحيفة البريطانية أن «المقرر الخامس تلقى تقارير موثقة جيداً حول استخدام التعذيب وسوء

المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ضد الأفراد المتهمين بارتكاب أعمال إرها بية واستخدام الاعترافات بالإكراه كأدلة وحيدة أو حاسمة في إدانتهم».

وتشمل الأساليب المستخدمة المزعومة «الصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم، واحتجازهم بمotel عن العالم الخارجي لفترات مطولة من الحبس الانفرادي، والضرب على الرأس والوجه والفك والقدمين»، حسب التقرير.

المصدر | الغارديان